



استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال الأماكن السياحية - مشروع تطوير الواجهة البحرية للميناء السياحي السلطان قابوس -

Public-private partnership strategy for the exploitation of tourist places - the waterfront development project of sultan Qaboos tourist port-

حديدي أمينة¹، بريري محمد أمين²

1- جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

قسم علوم التسيير، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل

التحولات العالمية، طالبة دكتوراه، hedidiamina@yahoo.com

2 - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، قسم علوم التسيير، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في

ظل التحولات العالمية، استاذ، berberimoh@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/01/31

تاريخ الاستلام: 2020/05/09

ملخص

ان الشراكة بين القطاع الخاص والعام في استغلال الأماكن السياحية عبر التراب الوطني هي عبارة عن مفهوم منصب على عمل تعاوني مشترك بينهما، وهذا الامر راجع نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات العامة والضغط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية. أصبحت الشراكة بين القطاع العام والخاص ظاهرة موجودة ومستغلة بطريقة جيدة في سلطنة عمان. كما أنها طغت على مفهوم الخصوصية الذي أدى إلى الحد من سيطرت القطاع العام وتملكه لعوامل الإنتاج، في حين أن هذه الشراكة تبين أن لكلا الطرفين مزايا ومقومات خاصة

بهما تجعلهما قادرين على النهوض بقطاع السياحة وبالتالي تحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد، فمن خلال تكاتف الجهود والتوليف بين القطاعين في استغلال الأماكن السياحية بشكل جيد وباستراتيجية ناجعة، حتما سيؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة. في هذه المقالة سنحاول تسليط الضوء على الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال السياحة بصفة عامة، والتطرق الى نموذج للشراكة بين القطاعين لتطوير الواجهة البحرية السياحية لميناء السلطان قابوس بسلطنة عمان.

الكلمات المفتاحية:

القطاع العام، القطاع الخاص، السياحة، الشراكة

Abstract:

The partnership between the private and public sectors in the exploitation of tourist places across the national territory is a concept based on joint cooperative work between them. This is due to insufficient public investment and increasing pressure on government budgets, as well as public concern about the inefficiency of services provided by government institutions. Public-private partnership has become an existing and well-exploited phenomenon in the Sultanate of Oman. It also overshadowed the concept of privatization, which led to the reduction of public sector control and ownership of the factors of production, While this partnership shows that both parties have their own advantages and constituents that enable them to promote the tourism sector and thus achieve added value in the economy, by joining efforts and synthesis between the two sectors in the exploitation of tourist places well and efficient strategy,

will inevitably lead to achieving the objectives of sustainable tourism development. In this article we will try to highlight the partnership between the public and private sector in the field of tourism in general, and to parade the model of partnership between the two sectors to development of the Sultan Qaboos Tourist Port in sultanate of Oman.

Key words:

Public Sector, Private Sector, tourism, Partnership

1. - مقدمة

يعتبر المركز الوطني للأحصاء والمعلومات لسلطنة عمان بان قطاع السياحة من القطاعات المهمة والواعدة حيث يعد رافدا مهما للاقتصاد الوطني ومصدر دخل للعديد من دول العالم، ومن هذا المنطلق جاء اهتمام حكومة سلطنة عمان بهذا القطاع الحيوي والعمل على تطويره بغية الارتقاء به للأفضل، حيث تم اعتماده كأحد القطاعات الاقتصادية الواعدة ضمن خطة (2016 - 2020) والتي تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني للسلطنة. وفي نفس السياق عملت سلطنة عمان على ابرام اتفاقية بين الشركة العمانية للتنمية السياحية 'عمران' ممثلة في القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص بهدف تطوير مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس وذلك من اجل تطوير قطاع السفن السياحية والذي كان له أثر كبير على السياحة، كما تعد هذه الشراكة استراتيجية مهمة في تنمية هذا المشروع السياحي الحيوي، ومن خلال هذه الشراكة يساهم القطاع العام بقطعة الأرض والطرف الخاص تقع عليه مسؤولية تمويل المشروع. حيث تعمل المؤسسة المطورة على انشاء فنادق ووحدات سكنية الى جانب المطاعم والمرافق الترفيهية وغيرها من المرافق التي تخدم السياحة والمجتمع المحلي. وباعتبار ان ميناء السلطان قابوس من أكثر الموانئ استقطابا للسياح، ستساهم عملية إعادة تطويره الى تعزيز وتحفيز الفرص الاستثمارية والسياحية والعقارية والترفيهية بالإضافة الى توفير فرص عمل.

الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: ما واقع استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال الأماكن السياحية في سلطنة عمان؟
الفرضيات

للإجابة على الإشكالية السابقة تم الانطلاق من الفرضية التالية:
- تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في نجاح عمليات التنمية السياحية في سلطنة عمان، حيث انها تعتبر استراتيجية هامة لتطوير المشاريع التي تخدم السياحة.

أهمية الدراسة

أصبح اشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية يعتبر حلا ومصدرا مهما في تمويل المشاريع السياحية في سلطنة عمان، وذلك بهدف تطوير الوجهة السياحية للبلد واستقطاب أكبر عدد من السياح وجاء هذا تزامنا مع الاهتمام الدولي والعالمي بالسياحة باعتبارها موردا هاما ولها أثر إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تقسيمات الدراسة وهي كالتالي:

2. - الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة
3. - استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تطوير مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس

2. - الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة من المواضيع التي لاقت اهتمام الكثير من الدول بهدف تمويل المشاريع السياحية وبالتالي تطوير القطاع السياحي.

1.2. - تعريف القطاعين العام والخاص

أ- تعريف القطاع العام

- يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الاعمال التي تدار من قبل الحكومة، والتي لا يمكن ان تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها الى الجمهور بالأسعار الإدارية؛ (ضياء مجيد، 2008)

- ويستخدم مصطلح القطاع العام للإشارة إلى الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين مقابل سعر محدد، وذلك بغض النظر عن شكل ملكية الدولة او الحالة التنظيمية للوحدات الاقتصادية أي سواء اتخذت شكل المصالح الحكومية او الهيئات او المؤسسات او الشركات العامة. (عبد الرحيم شاذلي يحي عبد الله، 2016)

ب- تعريف القطاع الخاص

- يقصد بالقطاع الخاص هو تحقيق الربح على مستوى المشروع، وان قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام. (ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره،)

- كما نشير في هذا الصدد إلى انه يطلق أيضا مصطلح الاقتصاد الحر على الاقتصاد الخاص، والذي يشترط عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي يركز على المنافسة الحادة كنتاج لعدم تدخل الدولة في تحقيق أقصى الأرباح. (محمد صلاح، 2014 - 2015)

2.2. - تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أ - يعرف 'FRANZ' الشراكة بين القطاعين العام والخاص بانها "تعاون هادف بين كيانات عامة وخاصة من اجل الوصول الى الفوائد المتبادلة المطلوبة، استنادا الى إطار مرجعي مشترك، وبانها مفهوم تنموي بعيد

المدى يحتاج تحقيق التعاون فيه تجاوز المصالح المتداخلة والمتضاربة أحيانا بين الأطراف المعنية"؛ (عادل محمود الرشيد، 2006)

ب - حسب اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين: هي علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد. (محمد صلاح، مرجع سبق ذكره،)

ج - عقد اداري، يعهد بمقتضاه أحد اشخاص القطاع العام الى أحد اشخاص القطاع الخاص، القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال، والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وادارتها واستقلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحددة، في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها اليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية، وتتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معا لتحقيق مشاريع او تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصا في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية. (بربري محمد امين واخرون، 2017)

3.2. - اشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة
ان الهدف من اللجوء الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو لعدم إمكانية الاعتماد على الانفاق الحكومي وحده في إقامة مشروعات الخدمات العامة والبنية التحتية فقد شهد العقد الأخير دعما وتشجيعا من الدول لمشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وإقامة وتشغيل المشاريع الترويجية والسياحية من خلال تنمية وتطوير مرافق وخدمات البنية التحتية بكفاءة أكبر وتكلفة اقل، كما ان نظام الشراكة بين القطاعين يحتوي على عدة اشكال من عقود وهي كالتالي: (إسماعيل محمد علي الدباغ واخرون، 2015)

أ - عقود الخدمة:

حيث تحتفظ الجهة الحكومية بمسؤولياتها الكاملة عن تشغيل وإدارة المحمية الطبيعية او المنتزه الوطني ولكنها تتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم بعض الخدمات الأخرى مثل تقديم خدمات الطعام والشراب او توفير النقل والصيانة وتتراوح مدة هذه العقود بين 2 -3 سنوات؛

ب - عقود الإدارة:

تقوم الجهة الحكومية بنقل مسؤولية إدارة مجموعة من الأنشطة في المشروع السياحي (موقع أثري او قرية سياحية ...الخ) الى القطاع الخاص عن طريق ابرام عقود تسمى بعقود الإدارة. وفي الحالة هذه تقوم الجهة الحكومية بتمويل راس المال العامل الاستثماري كما تقوم بتحديد سياسة رد التكاليف وتتراوح مدة هذه العقود بين 3 -5 سنوات؛

ج - عقود التأجير:

تقوم الشركات الخاصة بتأجير الشركة السياحية بالكامل من الجهة الحكومية وتحمل مسؤولية تشغيلها وإدارة الشركة. وسيقوم المستأجر بشراء الحق في الإيرادات وبالتالي سيتحمل قدرا كبيرا من المخاطر التجارية وتتراوح مدة هذه العقود بين 5 -15 سنة يمكن تمديدها؛

د - عقود الانتفاع طويلة الاجل:

تستخدم عقود الانتفاع طويلة الاجل لشراء أراض تقع في مناطق متطورة ولها بنية تحتية ضخمة مثل السواحل والبلاجات، ويطلب من الشركة الخاصة تمويل وبناء وتشغيل المشروع السياحي لمدة 20 -30 سنة ينتقل بعدها المشروع الى القطاع العام.

4.2. - فوائد ومخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة

وتتمثل فوائد ومخاطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة في النقاط التالية:

أ - تقاسم المخاطر:

من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، قد تقاسم الحكومة المخاطر مع شريك من القطاع الخاص. ويمكن أن تشمل المخاطر التكاليف الزائدة وتجاوز المهلة المحددة لتقديم الخدمة وصعوبات في الامتثال للقوانين البيئية وغيرها أو خطر أن تكون الأرباح غير كافية لدفع تكاليف التشغيل ورأس المال؛

ب - تحسين مستويات الخدمة أو الحفاظ على مستويات الخدمة الحالية :
قد تلجأ الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى ابتكار طرق في كيفية تنظيم وتقديم الخدمات وتنفيذها؛

ج - تحسين الأرباح:

قد تحدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أسعار المستعمل التي تعكس التكاليف الحقيقية لخدمة معينة. كما أنها قد تقدم أيضا فرصة لعرض أصول دخل مبتكرة، والتي لن تكون، خلاف ذلك، متاحة من خلال أساليب خدمة التزويد التقليدية؛

د - زيادة الإنفاق:

عند وضع سياسات الأسعار والرسوم لمستخدمي الخدمة، لا تعتبر جميع الحكومات تكاليف تقديم الخدمات "الحقيقية". وتتطلب الخدمة المقدمة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص سياسات سعرية وضريبية تعكس التكلفة الكاملة؛

ه - غياب المنافسة:

المنافسة تؤدي إلى الابتكار والكفاءة وخفض التكاليف. وقد لا تكون الحكومات قادرة على الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص إذا كان هناك عدد محدود من الشركاء المحتملين في القطاع الخاص ذوي الدراية أو القدرة على الاستجابة لاقتراح معين؛

و - انخفاض الجودة أو كفاءة الخدمة:

إذا لم يتم تنظيمها وإدارتها بشكل صحيح، قد تؤدي عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى انخفاض جودة الخدمة وعدم كفاءة أو نقص في المحافظة المناسبة على التأسيسات. (السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، 2015).

3. - استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة (تطوير مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس)

تعتمد استراتيجية الحكومة في التطوير السياحي على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يعمل كل منهما جنباً إلى جنب للمساهمة في تنمية وتنفيذ المشاريع السياحية بما يحقق عوائد مستقبلية مشتركة ويكفل تحقيق النمو لقطاع السياحة في سلطنة عمان.

1.3. - أنواع السياحة في سلطنة عمان

تصنف السياحة في السلطنة إلى عدة أنواع، وهي: (قاسم الريدادي، 2014)

أ - السياحة الشعبية:

يعد هذا النوع من أكثر أنواع السياحة انتشاراً، إذ يذهب السياح إلى أماكن الراحة والاستجمام في مختلف المحافظات والمناطق والولايات في أثناء العطل الأسبوعية وخاصة إلى أماكن وجود الينابيع والأودية والحدائق العامة وقرب

السدود، وإلى عدة أماكن على طول الساحل، وإلى بعض السفوح الجبلية والمناطق، كما هو الحال في سفوح الجبل الأخضر وجبال ظفار؛

ب - السياحة العلاجية

يذهب السياح في هذا النوع من السياحة لتلقي العلاج في المصحات أو إلى مناطق وجود الينابيع الكبريتية، كما هو الحال في نبع عين الكسفة في ولاية الرستاق، وأعين الثوارة في ولاية نخل، إذ توصف تلك المياه بأنها علاج للأمراض الجلدية؛

ج - السياحة الثقافية:

يشمل هذا الصنف السياح الذين يذهبون لمشاهدة معارض الكتب التي تقام في أنحاء السلطنة للاطلاع على ما هو جديد في الثقافة والفكر، وشراء ما يحتاجون إليه من الكتب والمؤلفات التي تعرض هناك، خاصة في معرض مسقط السنوي للكتاب إذ تشارك فيه مئات دور النشر المحلية والعربية والدولية والوزارات والمديريات المختصة بالتأليف والنشر والتوزيع؛

د - السياحة الترفيهية:

يمثل هذا النوع من السياحة في قيام الأسابيع الثقافية والفنية في أنحاء السلطنة، إذ يشارك فيها الآلاف من المواطنين، كما هو الحال بالنسبة إلى مهرجان الأغنية السنوي في مسقط؛

هـ - السياحة التسويقية:

تشمل هذه السياحة رحلة التسوق اليومية إلى مراكز الولايات والمناطق، لشراء الحاجيات المختلفة وخاصة إلى العاصمة مسقط، حيث توجد عشرات المجمعات التجارية الكبرى التي تستقطب آلاف المتسوقين يوميًا. وكذلك الذهاب إلى الأسواق الشعبية في أنحاء سلطنة عمان.

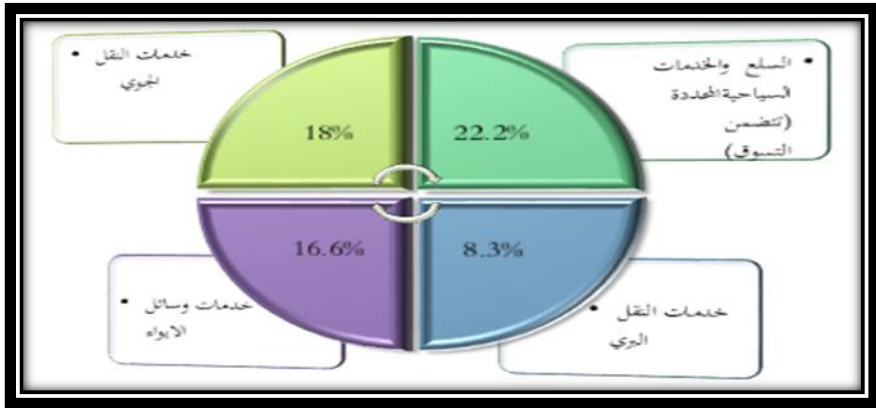
2.3 . - السياحة في سلطنة عمان

أ - واقع السياحة في سلطنة عمان (نشرة إحصاءات السياحة 2016، نوفمبر 2017)

- السياحة المحلية:

تساهم السياحة المحلية بنسبة 73.5% من إجمالي الإنفاق السياحي بما يعادل 882.5 مليون ريال عماني، مقارنة بـ 26.5 % أي 319 مليون ريال عماني من إنفاق السياحة الوافدة، وبلغت قيمة عوائد القطاع السياحي 1.2 مليار ريال عماني في عام 2016 مسجلة انخفاض بنسبة 6 % أو بمعدل 1.3 مليار ريال عماني خلال عام 2015 وارتفاعا بنسبة 4.7 % على 1.2 مليار ريال عماني خلال عام 2014 . وفيما يتعلق بالإنفاق على السياحة المحلية، فقد تصدرت الخدمات السياحية والمتضمنة التسوق قائمة الأنشطة المساهمة بنسبة 26.2%، وحلت خدمات النقل الجوي بنسبة 15.1% في المرتبة الثانية، تليها خدمات الإقامة بنسبة 2.9%، ثم خدمات النقل البري 9 % وارتفع إنفاق السياحة المغادرة بمعدل 11.5% بين عام 2009 و 2016. وفي عام 2016 تصدرت المنتجات السياحية المحددة والمتضمنة التسوق، قائمة إنفاق السياحة الداخلية بنسبة 22.2% في حين بلغت نسبة الإنفاق على خدمات النقل الجوي وخدمات الإقامة 18% و 16.6% على التوالي. وبلغ إجمالي عوائد الإنفاق على خدمات النقل الجوي 216 مليون ريال عماني، تبعه عوائد خدمات الإقامة 200 مليون ريال عماني.

الشكل رقم 01: إنفاق السياحة الداخلية لسنة 2016



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرة إحصاءات السياحة 2016، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نوفمبر 2017، ص: 66.

- السياحة الوافدة:

➤ حركة السائحين الوافدين

أشارت نشرة الإحصاءات السياحية إلى أن عدد الزوار الوافدين للسلطنة تضاعف خلال العقد الأخير 2005 - 2016 مرتين، مقابل زيادة أعداد السياح المحليين ثلاثة أضعاف، كما شهدت أعداد السياحة الوافدة للسلطنة ارتفاعا بما يقارب 40 % كل خمس سنوات، حيث بلغ عدد السياح الوافدين 1.1 مليون سائح في عام 2005، وارتفع إلى 1.5 مليون سائح في عام 2010، ثم إلى 3.2 مليون سائح في عام 2016.

وتتصدر زيارة الأهل والأصدقاء قائمة الغرض الرئيسي للسياحة، بنسبة 41.9%، ثم غرض الترفيه والترويح بنسبة 33.5 %، ثم غرض رحلة العمل بنسبة 17.7%. وارتفعت نسبة زوار اليوم الواحد 18.5% ليصل إلى 858.841 مليون زائر في عام 2016 مقارنة بعام 2015، وهو ارتفاع قريب من الذي سجل في 2015 حيث بلغ عدد الزوار 724.736 زائر مقارنة بـ 614.065 زائر في 2014 بنسبة ارتفاع بلغت 18%، كما أن عام 2013 شهد نسبة ارتفاع بلغت 12.3% من 472.805 زائر في

2012 إلى 531.096 زائر في 2013. ومنذ عام 2005 بلغ المعدل السنوي لعدد الزوار الوافدين نسبة 10.03%.

الشكل رقم 02: حركة السياح الوافدين الى السلطنة



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرة إحصاءات السياحة 2016، قسم السياحة الوافدة، مرجع سابق، ص:26.

➤ إنفاق السياحة الوافدة والمغادرة

➤ انفاق السياحة الوافدة

بلغ إجمالي إنفاق السياحة الوافدة 319 مليون ريال عماني، حيث أن نسبة 25.9% منها أو ما يعادل 82.8 مليون ريال عماني يأتي من الإنفاق على تذاكر السفر، و118.8 مليون ريال عماني أي نسبة 37.3% من الإنفاق على السكن، و47.4 مليون ريال عماني أو ما نسبته 14.9% من الإنفاق على الطعام والشراب، و20.7 مليون ريال عماني أو 6.5% من الإنفاق على التنقل الداخلي، و43.7 مليون ريال عماني أو 11.1% من الإنفاق على التسوق. وفي حين تضاعف الإنفاق العام من 127.7 مليون ريال عماني الى 319 مليون ريال عماني خلال الفترة بين 2005 الى 2016، ارتفع الإنفاق على تذاكر الطيران ثلاثة أضعاف من 20.7 مليون ريال عماني إلى 82.8 مليون ريال عماني خلال الفترة ذاتها، كما سجل الإنفاق

على كل من السكن والطعام والشراب منها مضاعفا خلال الفترة ذاتها، ومن إجمالي 16.5 مليون ليلة قضاها السياح الزائرين في عام 2016، تم قضاء 43.7 % منها في زيارة الأقارب والأصدقاء، في حين تم قضاء 29.8 % منها في أنشطة الترفيه والترويح، وشهدت مساهمة عدد الليالي التي قضاها السياح من أوروبا وأمريكا وأستراليا منذ عام 2009 انخفاضا بنسبة 23 %، كما وصل المعدل السنوي لليالي إقامة السياح من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 12 % خلال الفترة ذاتها، وفي المقابل ارتفعت نسبة ليالي إقامة السياح من الدول الآسيوية بمعدل سنوي 24 % .

وسجل إجمالي إنفاق السياحة الوافدة بنهاية عام 2017 ارتفاعا بنسبة 6.1 % ليبلغ 342.3 مليون ريال عماني مقارنة بـ 322.5 مليون ريال عماني بنهاية عام 2016 حيث بلغ متوسط إنفاق السائح خلال عام 2017 ما قيمته 105.1 ريال عماني مسجلا زيادة بنسبة 4.5 % مقارنة بعام 2016 حيث بلغ 100.6 ريال لكل زائر. وبلغت نسبة السياح الذين مكثوا لأكثر من ليلة واحدة 72.8 % في حين أن نسبة 27.2 % كانوا من زوار اليوم الواحد. (<https://alroya.om/post/222954/6>).
1- ارتفاعا - إنفاق - السياحة - الوافدة - للسلطنة - و 462 - 7 مليون - ريال - إنفاق - المغادرة،

الشكل رقم 03: إنفاق السياحة الوافدة خلال الفترة 2015 - 2016 (مليون ريال عماني)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نشرة إحصاءات السياحة 2016، قسم السياحة الوافدة، مرجع سابق، ص:30.

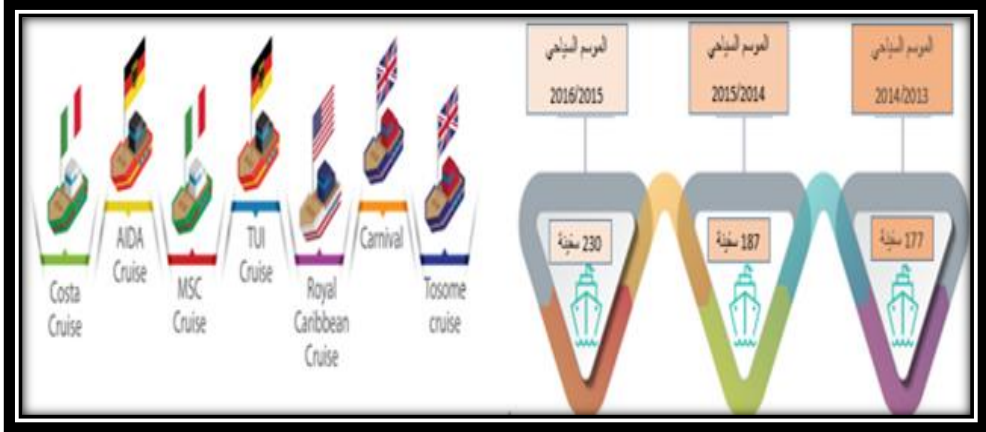
➤ إنفاق السياحة المغادرة

انخفض إنفاق السياحة المغادرة بنهاية عام 2017 بنسبة 5.6% ليبلغ 462.7 مليون ريال عماني مقارنة بـ 490.3 مليون ريال عماني بنهاية 2016. وارتفع عدد الزوار المغادرين ليبلغ 6.4 مليون زائر ومكث ما نسبته 70.2% من السياح أكثر من ليلة واحدة في وجهاتهم، أي ما يعادل 4.5 مليون سائح، مقابل 1.9 مليون زائر عادوا في نفس اليوم مشكلين نسبة 29.8% من الزوار. وتصدر العمانيون أعلى نسبة من السياحة المغادرة، حيث بلغ عددهم 4.3 مليون زائر تلاهم الزوار الآسيويون بـ 1.8 مليون زائر.

ب - واقع سياحة السفن السياحية

قامت وزارة السياحة بجهود كبيرة في تنمية وتطوير قطاع السفن السياحية في السلطنة وهو ما نتج عنه زيادة أعداد السفن والأفواج السياحية القادمة للسلطنة حيث يوضح الشكل أدناه عدد السفن السياحية الزائرة لميناء السلطان قابوس، ميناء صلالة وميناء خصب على التوالي 177 سفينة، 187 سفينة، 230 سفينة خلال المواسم السياحية الموجودة في الشكل. كما يشهد موسم (2016/2017) بدء شركة Cruise Celebrity بالإضافة الى شركة Cruise Thomson البريطانية بتسيير رحلاتها لموانئ السلطنة، وهو ما يعد إضافة كبيرة لأعداد السفن السياحية القادمة للسلطنة.

الشكل رقم 4: أبرز الشركات وعدد السفن السياحية الزائرة لميناء السلطان قابوس وميناء صلالة وخصب



المصدر: التقرير السنوي 2016، وزارة السياحة سلطنة عمان، الموقع الالكتروني <https://omantourism.gov.om> تاريخ الاطلاع 2018/10/22، ص: 59.

يمثل سوق السفن السياحية ركيزة مهمة لنمو حركة السياحة الذي من شأنه أن يساهم بفاعلية في تعظيم مردودها الاقتصادي وتعزيز مساهمتها في زيادة الدخل وتنويع مصادره خاصة وأن أبرز السفن السياحية التي تزور السلطنة هي من فئة الكروز التي تحمل عددا كبيرا من السياح على متن كل سفينة يصل إلى أكثر من 2500 سائح.

وتقوم السفن السياحية التي تزور السلطنة بزيارة ثلاثة موانئ وهي ميناء السلطان قابوس وميناء صلالة وميناء خصب، ذلك بالإضافة إلى أن هناك خطة مستقبلية للعمل على تطوير بعض الموانئ ليتم استغلالها لاستقبال السفن السياحية وهي ميناء صحار وميناء صور وميناء الدقم وميناء السوق.

في حين شهد قطاع السفن السياحية بالسلطنة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة ويعتبر من أسرع القطاعات السياحية نموا حيث بلغ عدد زيارات السفن السياحية في الموسم 2015 - 2016 حوالي 230 زيارة وفي 2016 - 2017 بلغ

252 زيارة ويصل عددها خلال موسم السفن السياحية 2018 - 2019 إلى 260 سفينة. وعدد الزوار القادمين لكل من ميناء السلطان قابوس وميناء صلالة وميناء خصب بنهاية 2017 بلغ حوالي 2218 ألف زائر مقارنة بـ 1 217 ألف زائر في عام 2016 بنسبة نمو قدرها 2.2 بالمائة، بالإضافة إلى أن عدد الزوار قد بلغ خلال الأشهر الأولى من عام 2018 حوالي 1108 ألف زائر. (22/10/2018) <http://www.omandaily.om/624840>, consulte le

3.3. - تطوير مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس وفقا لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

كلفت الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) بتمثيل الحكومة والإشراف على مشروع تطوير الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس السياحي، والتي ستجعل منه بوابة سياحية واقتصادية وثقافية فريدة من نوعها للسلطنة. ويتوقع أن تكون الواجهة البحرية متعددة الاستخدامات وإحدى أبرز الوجهات السياحية المتميزة والفريدة من نوعها في السلطنة، نظرا للطبيعة الخلابة ومعالم مطرح القديمة التي لا زالت راسخة في جذور التاريخ العماني، كما سيقدم المشروع فرصا جيدة لتعزيز تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن توفير آلاف فرص العمل المستدامة عند اكتمال المشروع. (الكشف عن مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس، تاريخ النشر 4 جانفي 2016 <http://omran.om/ar>, consulte le 19/10/2018, a 2 :00

أ - تعريف بمشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس

- موقع ميناء السلطان قابوس

يعتبر ميناء السلطان قابوس بوابة عمان المفتوحة على العالم و يحتل هذا الميناء موقع استراتيجي مميز بمدخل الخليج العربي كما يقع هذا الميناء في ملتقى الطرق التجارية المختلفة من ناحيتي الشرق والغرب وهذا ما يجعل الميناء يحتل مكانة مميزة بين الموانئ الأوروبية و الأفريقية و مع تحديات العصر و

حاجة عمان لمواكبة التنمية الشاملة واحتياجاتها أصبح الميناء لا يكفي لسد هذه الحاجات وبدأ التفكير في توسيع ميناء السلطان قابوس والاهتمام ببناء مواني في صحار وصور والحرص على توسيع عملية الاستيراد والتصدير وذلك عبر الاهتمام بتطوير كل من ميناء ريسوت و ميناء الدقم .

- الأهمية السياحية للميناء

يسهم ميناء السلطان قابوس في تقديم خدمات للسياح إلى أن أصبح وجهة سياحية حيث يشتمل الميناء على مبنى خاص لاستقبال السياح و به صالة مجهزة بأحدث التجهيزات بالإضافة لمنطقة يوجد بها سوق يضم عدد من المطاعم وأماكن للترفيه مثل المقهى الخاص بالأنترنت و أماكن أخرى للاتصالات بالإضافة لا مكانية صرافة و تحويل الأموال و استئجار السيارات ويحتوي الميناء على مكاتب لإدارة الحجوزات و الجمارك و تتجه الحكومة إلى استغلال الميناء كميناء سياحي

تاريخ <https://www.almrsal.com/post/333939>

الاطلاع(2018/10/19) وتطويره من خلال ابرام عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص بتأسيس الشركة المطورة للميناء ممثلة بالشركة العمانية للتنمية السياحية عمران ونسبة تملكها تبلغ 51 بالمائة برأسمال يمثل الارض في حين ستخصص نسبة 49 بالمائة الباقية للمستثمرين من صناديق التقاعد الاستثمارية والقطاع الخاص، كما سيساهم هذا المشروع في رفع نسبة مساهمة السياحة في دخل السلطنة العمانية و يساعد على الاهتمام بتطوير مختلف القطاعات خاصة مثل المناطق القريبة من الميناء وهذا كله يعود بالفائدة على المجتمع المدني لسلطنة عمان. بالإضافة الى ان مشروع الواجهة البحرية للميناء يعد ثاني أكبر مشروع في محافظة مسقط بعد مطار مسقط الدولي.

جدول رقم 1: ملخص تقديم مشروع ميناء السلطان قابوس

البيان	المعلومة
تكلفة المشروع	500 مليار ريال عماني (1.3 مليار دولار)
شركاء الشركة المطورة للمشروع	51% 49% - الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) - صناديق التقاعد الاستثمارية - شركات القطاع الخاص
انتهاء اعمال المشروع	2027

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات السابقة

ج - تعريف بالشريك العام للشركة المطورة للمشروع

- تعريف الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران)

تعمل الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) على دفع عجلة الاستثمار والتطوير في القطاع السياحي المتنامي بوتيرة متسارعة في سلطنة عمان. وتعد المطور الرئيسي لأكبر المشاريع السياحية والتراثية والحضرية، حيث أنجزت عددا من أبرز المشاريع الوطنية. وتنفخر الشركة بوضع بصمتها لإنشاء وجهات سياحية جديدة وتجارب فريدة من نوعها تعود بالفائدة على مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف مناطق السلطنة، من محافظة مسندم في أقصى الشمال إلى محافظة ظفار في أقصى الجنوب. تأسست عمران في عام 2005 وكان الهدف منها هو تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني عبر القطاع السياحي، ونجحت الشركة في تحقيق ذلك عبر تعظيم إمكانيات القطاع السياحي والعقاري في السلطنة وتعزيز بنيته التحتية.

ويتمثل الشريك الخاص في كل من صناديق التقاعد الاستثمارية ومستثمرين من القطاع الخاص والذين أبدوا رغبتهم الكبيرة بالاستثمار في المشروع.

- التعريف بالشريك الخاص

تم تأسيس داماك العقارية سنة 2002 من طرف رجل الأعمال حسين سجواني كما أن له عدد من المناصب في عدة شركات في بلدان مختلفة ضمنها، سلطنة عمان الأنوار للسياحة، مسقط، عمان -سلطنة عمان الجزيرة للخدمات، مسقط، عمان -سلطنة عمان الأمانة المحدودة لمواد البناء، مسقط، عمان -البحرين الشركة الأهلية للتأمين، المنامة، البحرين. انشأت الشركة أفضل الوحدات السكنية في دبي والشرق الأوسط وتوسعت سريعاً في مصر وشمال أفريقيا والأردن ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية، تبلغ مشاريعها السكنية أكثر من 670 مليون قدم مربع وتتجاوز تكلفتها 45 مليار دولار أمريكي وبشراكة مع أشهر المهندسين المعماريين والمصممين ركزت الشركة على تطوير المخططات السكنية والتجارية ومرافق الترفيه التي من شأنها تهيئة مجتمع متكامل وقد قدمت 7100 وحدة لعملائها عام 2010، تدير شركة داماك جميع ممتلكاتها من البداية للنهاية مع تقديم برنامج شامل لخدمة العملاء يوفر حلولاً من خلال شبكة واسعة من المكاتب الإقليمية في المملكة المتحدة .

(<https://ar.wikipedia.org/wiki/داماك>)

ج -مراحل مشروع ميناء السلطان قابوس

في عام 2015 كانت خطة التطوير الرئيسية للمشروع مكتملة، وحصدت اهتمام العديد من المستثمرين في القطاع الخاص الذين أبدوا رغبتهم بالاستثمار في مشروع الواجهة البحرية، ومن المتوقع أن يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في المشروع سواء عبر التمويل المشترك أو من خلال إيجاد المزيد من الفرص الاستثمارية، كما سيلعب القطاع دوراً رئيسياً في رسم ملامح الواجهة البحرية الجديدة من خلال المشاركة في تأسيس مرافق للضيافة ومنافذ للتجزئة وغيرها . كما انه تم تقسيم المشروع الى أربعة مراحل وهي كالتالي: (Ibid.)

- تتضمن المرحلة الأولى للمشروع تدشين السلطنة لمشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس (إبراهيم البدوي، نشر يوم 21 جانفي 2017)، والتي تبلغ تكلفتها 390 مليون دولار أميركي والواقعة في قلب الميناء والمواجهة لمنطقة مطرح مرفأ للصيادين مكملًا لسوق الأسماك الذي أنشأته بلدية مسقط، وفندق فئة (خمس نجوم) مقابل مرفأ الميناء وفندق فئة (أربع نجوم) للعائلات وشقق فندقية ومجمع تجاري يضم مجموعة من المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية المتنوعة، ومعرض الأحياء البحرية ومرفأ للسفن واليخوت السياحية، ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى بحلول عام 2020 مواكبا بذلك الأحداث العالمية بالمنطقة كمعرض اكسبو 2020 الذي ستحتضنه إمارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة وكأس العالم لكرة القدم 2022 بالدوحة؛
- المرحلة الثانية من المشروع تبدأ في عام 2020، حيث سيتم خلالها إنشاء عدد من الفنادق الإضافية ذات المستويات المختلفة ومنها فنادق فئة (خمس نجوم)، وعدد من القاعات الخاصة للمناسبات المختلفة، بالإضافة إلى مراكز صحية متخصصة تقدم أرقى الخدمات، ونادي رياضي، ومرافق خاصة للأسرة وعدد من الشقق السكنية.
- المرحلة الثالثة والواقعة بمدخل الميناء البحري، مكملة لهذا المشروع السياحي المهم في محافظة مسقط، لتشمل أرصفة للسفن السياحية العملاقة، وفندق وعدد من الوحدات السكنية مع المحلات التجارية والمطاعم والمقاهي، كما سيتم بناء أرصفة لاستيعاب العبارات السريعة وقوارب خضر السواحل والسفن المساندة بموقع الانشراح في الجهة المقابلة لمدخل الميناء، وتنته هذه المرحلة في عام 2025.
- المرحلة الرابعة ويختتم المشروع بتنفيذ أعمال والتي ستتضمن إنشاء فندق وخدمات لوجستية وعيادة طبية متكاملة ونادي رياضي ومجمع سكني للعاملين في الواجهة البحرية.

من المتوقع أن تنتهي أعمال البناء لجميع مراحل المشروع في عام 2027، ومن أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من الزوار للواجهة البحرية الجديدة سيتم تجهيز مواقف السيارات لتتسع إلى 6000 مركبة على مساحة 197000 متر مربع، كما تقدر المساحة التي سيتم تطويرها بـ 451000 متر مربع أي 70 بالمائة من المساحة الكلية لمخطط المشروع. وتم انشاء سوق الميناء في الربع الثاني من العام 2017، ويكون موقعه بجانب مرفأ اليخوت والسفن السياحية الكبيرة. وسترسو أكثر من 150 سفينة سياحية في مطرح في الموسم السياحي 2018، ليستمتع السياح فيها بالإقامة في السلطنة.

د - النتائج المتوقعة من مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس

وتتمثل النتائج المتوقعة من مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس في النقاط التالية:

- الهدف الرئيسي والأول لمشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان وهو تنمية وتطوير قطاع السفن السياحية بهدف الترويج للسلطنة كوجهة للسفن السياحية، وذلك بالتنسيق مع القطاع الحكومي وشركات القطاع الخاص عن طريق توفير بعض التسهيلات والتصاريح والحملات الترويجية المشتركة؛
- توفير 12 ألف فرصة عمل مباشرة و7 آلاف فرصة عمل غير مباشرة كما يستقطب 70 بالمائة من السياح من داخل السلطنة؛
- إقامة 6 فنادق من فئات الخمس والأربع والثلاث نجوم وستوفر 1500 غرفة و65 شقة للتأجير و219 مساكن للعائلات ومساكن أخرى الى جانب إقامة 13 رصيفا بحريا وتخصيص أكثر من 6 آلاف موقف للمركبات وذلك على مساحة تتجاوز 197 ألف متر مربع؛
- عدم وجود تمويل حكومي وإنما سيتم تمويل المشروع من قبل المستثمرين من صناديق التقاعد الاستثمارية والقطاع الخاص؛

- سيكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نصيب جيد في المشروع عبر تواجد 100 شركة بالمشروع والتي ستستفيد من خلال محلات البوتيك الكشكات والاسواق الحرفية والمطاعم للمأكولات البحرية؛
- تعزيز عملية اشراك القطاع الخاص من خلال تمويله لمشاريع القطاع السياحي وتطويرها.

4. - خاتمة:

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة يمكن أن تحقق أهداف التنمية السياحية واستدامتها من خلال إنشاء البنية التحتية وتطويرها لاسيما في المناطق السياحية الغير مستغلة وكذلك تشجيع تطوير المشاريع المتعلقة بخدمة السياحة إذ تساعد الأرباح المتحققة على إعادة الاستثمار واستدامة المشاريع السياحية والمحافظة على البيئة وتحسين نوعية الحياة وكذا الاهتمام بمستوى ابعد من مجرد الحدود الوطنية للبلد ومراعاة التنمية الإقليمية وهذا ما تسعى حكومة سلطنة عمان لتحقيقه من خلال ابرامها لشراكات في تطوير مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس وابرازها كواجهة بحرية سياحية بامتياز متكاملة ومتعددة الاستخدامات وبالتالي تطوير وتنمية قطاعها السياحي.

النتائج والتوصيات

- تعمل الحكومة العمانية على تنمية قطاع السفن السياحية من خلال تطوير مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس، وذلك بالتنسيق مع القطاع الحكومي وشركات القطاع الخاص وأيضا بالتنسيق مع السفن السياحية عن طريق توفير بعض التسهيلات والتصاريح والحملات الترويجية المشتركة؛

- تعتبر سلطنة عمان منطقة جذب سياحية بامتياز، وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي المطل على أربعة منافذ بحرية، كما يدفعها هذا الامر في التفكير للاستثمار في تطوير موانئها بهدف تنمية قطاع السفن السياحية

- والذي حقق ارتفاع في حصيلة نشاطه بسبب تدافع السياح للتنقل عبر السفن للاستمتاع بالسياحة في المنطقة، فهو يساهم بفاعلية في تعظيم مردودها الاقتصادي وتعزيز مساهمتها في زيادة الدخل وتنويع مصادره؛
- يجب وضع اللوائح التنظيمية التي تبين حدود الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يخص استغلال الأماكن السياحية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مجال السياحة؛
 - التكثيف من اللقاءات بين مستثمري القطاع الخاص ووزارة السياحة لسلطنة عمان من أجل توضيح المنافع التي يتم التوصل إليها من خلال عقد الشراكة بين الجهات المحلية والقطاع الخاص في مجال السياحة بصفة عامة من أجل تحقيق التنمية المحلية؛
 - وضع الخطوط العريضة والأهداف التنموية المرجوة من عملية الشراكة بين القطاع الخاص وإحدى جهات القطاع العام في مجال السياحة من أجل تحسين أداء تقديم الخدمات السياحية.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- ضياء مجيد (2008)، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 9، 18.
- عادل محمود الرشيد (2006)، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم - النماذج - التطبيقات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، مصر، ص: 3.

مقال في مجلة:

- إسماعيل محمد علي الدباغ، منهد جميل كاظم العامري، (2015) الشراكة السياحية مع القطاع الخاص مع الإشارة الى تجربة العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 105، ص: 335.

- عبد الرحيم الشاذلي يحي عبد الله (2016)، اصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص: دراسة تحليلية لتقييم تجربة الخصخصة في السودان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، العدد الثاني، ص: 7.
- قاسم الريداوي، (2014) السياحة وافاقها المستقبلية في سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1 و2، ص: 861، 862، 863.

تقارير واوراق عمل

- السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الافاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك - مركز انقرة)، 2015، ص: 45، 46.
- بربري محمد امين (2017)، معزز لقمان، غرايه زهير، الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي: استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، يومي 6 - 7 نوفمبر 2017، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص: 3.

اطروحات دكتوراه

- محمد صلاح، (2014 - 2015) دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية - حالة بعض اقتصاديات الدول العربية -، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، ص: 39، 20.
- مواقع الانترنت:

- الكشف عن مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس، تاريخ النشر (4 جانفي 2016)، الموقع الالكتروني <http://omran.om/ar/>، تاريخ الاطلاع 2018/10/19.
- إبراهيم البدوي (2017/01/21)، السياحة... مستقبل التنويع الاقتصادي ام صناعة المستقبل، جريدة الوطن، الموقع الالكتروني <http://alwatan.com/details/168048>، تاريخ الاطلاع 2018/10/19.
- ميناء السلطان قابوس أشهر موانئ سلطنة عمان، الموقع الالكتروني <https://www.almrsl.com/post/333939>، تاريخ الاطلاع 2018 / 10 / 19.

- نشرة إحصاءات السياحة 2016، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نوفمبر 2017، الموقع

الالكتروني

https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Tou

[rism%20Statistics%20Bulletin%](#) تاريخ الاطلاع 2018/10/22، ص:

.25,26,29,30,65,66

61% ارتفاعا بانفاق السياحة الوافدة للسلطنة و462.7 مليون ريال انفاق المغادرة، جريدة

الالكترونية الرؤية، الموقع الالكتروني: <https://alroya.om/post/222954/6-1>

[ارتفاع-بانفاق-الساحة-الوافدة-للسلطنة-و462-7-مليون-ريال-](#)

[انفاق-المغادرة](#)، تاريخ الاطلاع 2019/10/03.

- <http://www.omandaily.om/624840/>, consulte le 22/10/2018 à

2:15

- <https://ar.wikipedia.org/wiki/> , Consulté le 02/10/2019 à 02:15